

أمريكي من أنصار العولمة

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية فريد برغستن

فترة لاحقة، أصبح الشخصية الأبرز في شؤون الاقتصاد الدولي لدى الخزانة الأمريكية في عهد كارتر أثناء الفترة المضطربة التي وقعت فيها أزمة الطاقة. ومنذ وقت قريب، أعلن برغستن عزمه التنحي عن منصبه كمدير لمعهد بيترسن في نهاية عام ٢٠١٢.

وقد كرس برغستن حياته لمهمة إقناع صناعات السياسة الأمريكية بضرورة مراعاة الاعتبارات العالمية، وهم على ما هم عليه في الغالب من رؤية محدودة، وكذلك مهمة دفع التقدم نحو الاندماج الاقتصادي العالمي. ولاقت هذه الجهود استحسانا في الخارج، فحصل على وسام الشرف الفرنسي ونال زمالة فخريّة من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر. وكان برغستن من أكثر مؤيدي اليورو، كما كان ناقدا عنيفا لما يعتبر تقويما لليوان الصيني بأقل من قيمته الصحيحة - لأنه يرى أن ذلك سيطلق العنان للحمائية ويلحق الضرر بالاندماج العالمي. وكان الراحل مايكل موسى - الذي شغل منصب كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ ثم زميلا أقدم في معهد بيترسن - قد وصف برغستن بأنه "من المبشرين بالاقتصاد المفتوح".

ما هو القاسم المشترك بين كل من وودي آلن، ومايلز ديفير، وجوليا تشايلد، وفريد برغستن؟ ليس سؤالا سهلا. انتهى الوقت. الجواب أنهم جميعا مواطنون أمريكيون مُنحوا وسام الشرف الفرنسي تكريما لهم على مساهماتهم للمجتمع والحوار العالمي. نعرف أن الفرنسيين يحبون وودي، ويحبون موسيقى الجاز، وبالطبع يحبون الأطعمة الفرنسية. ولكن ما هي مساهمة فريد برغستن؟ ومن هو برغستن (نعم، يمكنك أن تطرح هذا السؤال الآن)؟

إن معظم الحائزين الآخرين على وسام الشرف كانوا من المولعين بالسفر حول الكرة الأرضية، أما برغستن فقد أمضى حياته يعمل داخل الطريق الدائري، وهو الاسم الذي يطلق على الطريق السريع المحيط بواشنطن العاصمة. في هذا المكان، في عام ١٩٨١، أسس برغستن معهد بيترسن - ولا يزال رئيسا له - وهو المعهد الذي ربما يكون أكثر مستودعات الفكر العالمية تأثيرا على الاقتصاد الدولي. وقد أسس المعهد بعد حياة مهنية متميزة في الحكومة الأمريكية، أولا مع إدارة نيكسن في مجلس الأمن القومي تحت إشراف هنري كيسنجر - الذي يقول إن برغستن علمني "كل ما أعرفه عن علم الاقتصاد". وفي



جذوره التبشيرية

إن النزعة التبشيرية بالذات هي ما كان يصعب التنبؤ به لبرغستن من خلال النظر في جذوره. فقد ترعرع في لونغ آيلاند بنيويورك في ضاحية أميتيفيل (ويعرفها كثير من الأمريكيين من خلال كتاب وأفلام لاقت رواجاً كبيراً بعنوان "الربع في أميتيفيل")، ثم انتقل إلى مدينة فارمنغتون (Farmington)، وهو اسم يبدأ بالكلمة الإنجليزية Farming، أي الزراعة) بولاية ميزوري التي يصفها بأنها "اسم على مسمى... حيث تقع في قلب منطقة ريفية في الأساس". وفي كلا المكانين، تنافست كرة السلة مع العلوم الأكاديمية على احتلال الموقع الأهم في ذهن برغستن الصغير، وهي رياضة لا يزال يمارسها حتى يومنا هذا.

فكيف أدت هذه الخبرة الأمريكية البحتة إلى هذا الشغف بالشؤون الدولية؟ يرجع برغستن الفضل في ذلك إلى رحلة قام بها مع والديه إلى إنجلترا في صيف عام ١٩٥١، حينما كان في العاشرة من عمره. وكان لأبيه، وهو قس يتبع الكنيسة الميثودية، علاقات مع قساوسة الكنيسة في العالم وسافر إلى إنجلترا في إطار عملية من عمليات التبادل التي تتم بين رعاة الأبرشيات. ويقول برغستن: "كانت معظم أمحاء لندن لا تزال خالية بعد نزوح سكانها هرباً من القصف". وكانت تطبق نظاماً للحصص التمييزية يعنى منه الأجانب أمثال عائلته. "وهكذا بدأت معرفتي بالحياة في بيئة أجنبية، كما لمست التدايعات التي خلفتها الحرب... وأظن أن هذا هو بالفعل ما وضعني على أول الطريق."

وفي مرحلة الدراسة الجامعية التحق برغستن بجامعة سنترال ميثوديست في مدينة فاييت الواقعة في ولاية ميزوري حيث درس والداه. وفي السنة الثالثة أصبح "مستغرقاً في دراسة العلوم السياسية والتاريخ والمناظرة... وأي شيء يتعلق بالسياسة". وفي صيف ذلك العام سافر مع مجموعة من كليته إلى النمسا وألمانيا. وفي الطريق على متن السفينة، لاحظ أن ندوة عن الشؤون الدولية كانت تعقد كل يوم على ظهر السفينة. ويقول برغستن معلقاً "وجدتها تجذب اهتمامي شيئاً فشيئاً."

وتبين أن الشخص الذي يدير الندوة هو سيث تيلمان، كبير موظفي مكتب السيناتور الأمريكي ذي النفوذ وليام فولبرايت. وشجع تيلمان برغستن على تعميق اهتمامه بالشؤون الدولية بالتسجيل في الدراسات العليا في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة تافتس. ويقول برغستن إن تيلمان نفسه كان "من خريجي كلية فليتشر... وساعدني على الالتحاق بها. ومن هنا بدأت كل الأمور تتطور في هذا الاتجاه."

كسينجر والحرب الباردة

في عام ١٩٦٨، بعد أن حصل برغستن على درجة الدكتوراه من كلية فلتشر وهو في السابعة والعشرين من عمره، طلب إليه كسينجر أن يعمل كنائب له للشؤون الاقتصادية في مجلس الأمن القومي. ويقول برغستن أن ذلك كان بمثابة العمل "كمستشار عسكري لقيادة البابا". وكانت الحرب الباردة مشتعلة، وكسينجر مستغرقاً في قضايا السياسة الخارجية ولم يكن لديه اهتمام يذكر بقضايا السياسة الاقتصادية الخارجية. ويذكر برغستن أن كسينجر قال له: "فريد، إنني أريد منك أن تفعل كل شيء نيابة عني وألا تشغلني بهذه الأمور أبداً."

ويقول برغستن إن هذا الترتيب كان ناجحاً في البداية ولكن "ظهر بعد ذلك عدد من الأمور التي جعلتني أحتاج إليه غير أنه لم يلق بالآ... وحقيقة لم أستطع أن أقوم بعملي كما ينبغي بينما لم يكن ينظر فيما أرسله إليه عبر البريد." ومن ثم، ترك برغستن العمل في منتصف عام ١٩٧١ قائلاً لكسينجر "يبدو أنك لا تحتاج - أو تستحق - ما أسديته إليك من مشورة على هذا المستوى من الجودة." وكتب في عام ١٩٧٣ مقالة افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز قائلاً إن "سجل أداء هنري كسينجر في القضايا الاقتصادية باعث على الحزن" وأضاف أن "القضايا الاقتصادية لا يستطيع أن يعالجها نجوم العزف المنفرد."

والآن يقول برغستن إنه كان "بالتأكيد مستاء بعض الشيء في ذلك الوقت [من كسينجر]." وتصلح هو وكسينجر منذ ذلك الحين، فيذكر برغستن أن لديه صورة لكسينجر موقعة منه وكتب عليها "إلى فريد، الذي علمني كل ما أعرفه عن علم الاقتصاد." وفي إحدى المناسبات كان كسينجر يقدم برغستن فقال مازحاً: [بعد أن تركني] ذهب فريد ليبدأ مسيرة مهنية متميزة تحت إدارة كارتر، وكان ذلك هدف صعب المنال."

قضايا ملحة

في اليوم التالي لانتخاب كارتر رئيساً في نوفمبر ١٩٧٦، طلب إلى برغستن الحضور إلى ولاية جورجيا لإطلاعه على السلسلة الكاملة من القضايا الاقتصادية الدولية. وكان برغستن مسؤولاً عن كافة القضايا الاقتصادية الدولية في الفترة الانتقالية ثم عُين في أعلى المناصب المعنية بالشؤون الدولية في الخزنة الأمريكية.

وكانت الأزمة التي عجل بوقوعها الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية تحتل الموقع الأهم في ذهن الرئيس الجديد. وفي إبريل ١٩٧٧، ألقى كارتر خطبة من المكتب البيضواوي، بعد مرور أربعة أشهر على توليه منصب الرئاسة - مرتدياً سترة وجالساً بجانب المدفأة ليبين كيف يمكن للأمريكيين تقليل اعتمادهم على النفط الأجنبي - أعلن فيها أن التغلب على أزمة الطاقة كان هو "المكافئ الأخلاقي للحرب."

الراحل مايكل موسى وصف برغستن بأنه "من المبشرين بالاقتصاد المفتوح."

وتبين أن برغستن كان معداً تماماً لخوض هذه الحرب. فقد عمل في صيف ١٩٦٢ مع شركة إسو الدولية، التي أصبحت فيما بعد شركة إكسن. وكسائر شركات النفط، اعتادت إسو الحصول على إمدادها من النفط الخام من مكان واحد ثم إرساله إلى المصافي في مكان آخر، يقع عموماً في مكان بعيد. وذكر برغستن أنه أصبح من الواضح أنه إذا استطاعت إحدى الشركات مبادلة إمداداتها من النفط الخام مع شركة أخرى، سيتسنى لكل منهما توفير أموال طائلة بتخفيض التكاليف التي تترتب على إرسال النفط الخام إلى مصافي أبعد.

وكلف برغستن البالغ من العمر ٢١ عاماً آنذاك بمهمة التوصل إلى كيفية تنفيذ هذه العملية، فيقول "ومن ثم توصلت إلى أننا في شركة إسو إذا أخذنا جزءاً من نפט شركة شل من فنزويلا وأرسلناه إلى مصفائنا الواقعة على مقربة منها في جزيرة كوراساو وأعطيناها في المقابل جزءاً من نפטنا الخام الذي نحصل عليه من الشرق الأوسط لترسله إلى مصفائنا في إفريقيا، سيوفر كلانا مبالغ طائلة، نتقاسمها فيما بيننا. لقد كان مشروعاً عظيماً، فقد تعلمت الكثير." وتسنى الاستفادة من هذه الخبرة التي كانت متاحة بسهولة عند اندلاع حرب الستة أيام في الشرق الأوسط عام ١٩٦٧. ويقول برغستن إن وزارة الخارجية "كانت قلقة بالفعل إزاء إمكانية الحصول على النفط، وكانت محقة في ذلك. ولم تكن لدينا أدنى فكرة من أين يأتي النفط وإلى أين يذهب." وأشار برغستن إلى أن بإمكانه استطلاع الأمر. وتمكن من خلال الاتصال بمعرفته القدامى في شركة إسو وشركات أخرى أن يساعد وزارة الخارجية على جمع البيانات، و"كانت جزءاً من آلية الدفاع التي بنيت آنذاك."

وظل برغستن على شغفه بقضايا الطاقة "وتنبأ بطريقة أو بأخرى [بنجاح] منظمة أوبك [منظمة البلدان المصدرة للنفط]." وفي الفترة ١٩٧٠-١٩٧١، ظل شاه إيران ومعمم القذافي، الذي كان قد تولى لتوه

رئاسة ليبيا، "يرفعان سعر النفط لقهراً بعضهما، مما أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية". ويذكر برغستن أنه "كان يستطيع أن يرى إلى أين سيقود هذا الأمر". ونشر في منتصف السبعينات من القرن الماضي مقالا مشهورا في الوقت الحاضر في مجلة فورين بوليسي بعنوان "One, Two, Many OPECs" تنبأ فيه بنجاح أوبك وحذر من أن الاحتكارات آتية صوب منتجات أولية أخرى.

وبينما نجحت أوبك كما سبق وأن توقع، فتحذيراته من أن هناك احتكارات أخرى آتية ذهبت أدراج الرياح. وإنصافا لبرغستن، يرجع ذلك في جانب منه إلى أن تحذيراته - ونجاح أوبك - أثارا حفيظة صناع السياسات في البلدان المستوردة للموارد فاتخذوا إجراءات في محاولة للوقوف أمام هذه الاحتكارات. وكتب مايكل موسى في كتابه "فريد برغستن والاقتصاد العالمي" (Fred Bergstem and the World Economy) أن برغستن "سعيد مثل الإلهة كاساندر" بتنبؤاتها الصادقة، فكانت لديه من ناحية "نزعة للتنبؤ بالمصائب الاقتصادية"، لكنه من ناحية أخرى "يظل متفائلا بشدة إزاء الآفاق المستقبلية" فيرى أن هناك إمكانية لتجنب أسوأ الأحداث باتخاذ إجراءات بناءة على صعيد السياسات.

وثبتت للرئيس كارتر قيمة ما لبرغستن من باع طويل في مجال قضايا الطاقة - وموقفه إزاء إجراءات السياسات وما يمكن أن تحدثه من تغيير - وقد منح فيما بعد "جائزة الخدمة المتميزة" من الخزانة الأمريكية. ويقول برغستن إنه حتى لو لم تحدث أزمة الطاقة، لكانت تلك "فترة حافلة بالقضايا الاقتصادية الدولية." (راجع الإطار ١ للاطلاع على مزيد من تفاصيل عمل برغستن في الخزانة).

مستودع للفكر

كانت مساهمات برغستن في عمل الحكومة الأمريكية تكفي لضمان بقاء بعض من شهرته، ولكن العمل الذي قام به منذ ذلك الوقت هو الذي عضد مكانته. فأنشأ مستودع فكر في عام ١٩٨١، وهو "معهد علم الاقتصاد الدولي"، بالاستعانة بمنحة كبيرة من "صندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة"، وهو مؤسسة أمريكية معنية بالسياسة العامة. ولم يكن برغستن غريبا على عالم مستودعات الفكر: فقد قضى سنوات بين العمل الحكومي في "مجلس العلاقات الخارجية" و "مؤسسة بروكينغز". وفي وصف لهذا المعهد - الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الوقت فأصبح "معهد بيترسن للاقتصاد الدولي"، وذلك في جانب منه عرفانا بالدعم المالي الذي أسهم به مؤسسه وأول رئيس لمجلس إدارته، بيتر بيترسن - ذكر الصحفي البريطاني مارتن ووكر أنه "أكثر مستودعات الفكر تأثيرا على كوكب الأرض". وحقق المعهد نجاحا سريعا ومتكررا. وكان مفهوم النطاقات المستهدفة لأسعار الصرف، الذي اعتمد في اتفاق اللوفر عام ١٩٨٧، هو ثمرة اقتراحات طرحها برغستن وجون ويليامز الباحث في معهد بيترسن. ويقول ريتشارد دارمان، الذين كان نائبا لوزير الخزانة الأمريكية في ذلك الوقت، إن مصطلح "الأسعار المرجعية" استخدم في الاتفاق لجعل اقتراحات نسبة القروض إلى النطاق المستهدف أقل وضوحا.

وظل معهد بيترسن للاقتصاد الدولي على مر السنوات في طليعة المؤسسات التي تعمل على التحديد الكمي لتكاليف الممارسات الحمائية التجارية والدعوة إلى مساعدة المتضررين من التجارة. وفي عام ١٩٩٩، أوضح غاري هوفبار من معهد بيترسن أن مشروع قانون فرض حصص على الواردات من الصلب الذي كان بانتظار تمرير مجلس الشيوخ الأمريكي كان سينفذ أقل من ٣ آلاف وظيفة بتكلفة يتحملها دافعو الضرائب تصل إلى ٨٠٠ ألف دولار للوظيفة. ويقول برغستن "كان لدى كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ هذا التحليل بين يديه ... و كتبت كل الصحف عنه في هذا اليوم. وجاء التصويت برفض مشروع

القانون. وكان ذلك بمثابة تطبيق نموذجي لعمل مستودع الفكر بشأن قضية سياسات محددة. لقد أجرينا التحليل الأساسي في وقت سابق، وواصلنا تحديث العمل، وطبقناه على قضية بعينها، ووضعناه بين أيدي صناع القرار." وبعد ذلك بثلاث سنوات، كانت تقديرات المعهد لتكلفة مشروع نظام مساعدة التوافق التجاري عنصر حاسما في ضمان تمرير القانون الذي أعاد للرئيس الأمريكي ما يطلق عليه سلطة "المسار السريع" للتفاوض.

ويشير لاري سومرز، وزير الخزانة الأمريكية الأسبق، إلى أن هناك قلة من المؤسسات غير الحكومية التي كان لها هذا القدر من التأثير على الفكر الاقتصادي العالمي مثل معهد بيترسن، وكتب يقول "إنني كأمركي ومواطن في هذا العالم، أشعر أننا محظوظون" أن يكون لدينا هذا المعهد.

نصير اليورو

كان اعتماد عملة اليورو حدثا فريدا في التاريخ النقدي للعالم. ولكن معظم خبراء الاقتصاد الأمريكيين كانوا متشككين في نجاحه. وكان المنظور الذي اعتمده معظم هؤلاء الاقتصاديين هو نظرية مناطق العملة المثلى - الذي يؤكد أن العملات المشتركة لا تنجح إلا في ظل ظروف معينة، مثل حرية حركة العمالة عبر الوحدات الاقتصادية التي تعتمد هذه العملة المشتركة ووجود نظام للتحويلات المالية من الوحدات التي تحقق نتائج طيبة إلى الوحدات ضعيفة الأداء. وغياب هذه الظروف في البلدان وقت اعتمادها لليورو جعل خبراء الاقتصاد الأمريكيين يتوقعون انهيار الاتحاد الاقتصادي. على سبيل المثال،

الإطار ١

إعادة التوازن في ١٩٧٧ و ٢٠٠٧

بينما كان اعتماد برنامج بشأن الطاقة يحتل "طليعة أولويات" عمل أعضاء الفريق الاقتصادي في إدارة كارتر حينما تولوا مهامهم في عام ١٩٧٧، لم تكن إعادة التوازن إلى الطلب العالمي بتقليص حجم أرصدة الحساب الجاري تبعد كثيرا في قائمة الأولويات. وبالفعل، حتى برنامج الطاقة كان يسعى إلى تقليص العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة من خلال تخفيض الواردات النفطية.

وكانت المملكة المتحدة أيضا تعاني من عجز في الحساب الجاري في ذلك الوقت. وخلال فترة الانتقال من إدارة فورد إلى إدارة كارتر، كان البريطانيون يمارسون ضغوطا على برغستن للحد من تخفيضات النفقات العامة التي كان قد اتفق بشأنها في ظل برنامج البلاد المدعم بموارد صندوق النقد الدولي، كأحد العناصر المساندة لتخفيض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة. وكتب كل من كاثلين بيبك وأليك كيرنكروس في كتابهما "وداعا بريطانيا العظمى: أزمة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٦" (Goodbye, Great Britain: The 1976 IMF Crisis) على مدى أكثر من ساعتين ظل [ممثل المملكة المتحدة هارولد] ليفر يحاول إقناع برغستن بضرورة تخفيف كارتر بطريقة أو بأخرى للضغوط التي وضعتها خزانة فورد. وكان جواب برغستن هو لا.

كذلك حث برغستن اثنين من البلدان التي كانت حساباتها الجارية تحقق فوائض كبيرة، وهما اليابان وألمانيا، على حفز اقتصاديهما المحليين خشية أن تضطرا إلى السماح لقيمة عملاتهما بالارتفاع. وبعد ثلاثين عاما، ظهرت مسألة تسوية الاختلالات العالمية مرة أخرى على رأس جدول أعمال السياسة الاقتصادية حينما قاد صندوق النقد الدولي جهودا في عام ٢٠٠٧ من خلال "المشاورات متعددة الأطراف" للتوصل إلى اتفاق بين مجموعة من الاقتصادات - وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة - بشأن إجراءات السياسة التي تكفل تقليص أرصدة حساباتها الجارية.

الصين ونظرية الدراجة

من المعروف أن آراء الباحثين في معهد بيترسن لا تكون دائما منسجمة. ولكن آراءهم فيما يخص سعر صرف عملة الصين متناغمة إلى حد بعيد: فهم يتغنون بعبارة واحدة هي أنها مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. فكتب برغستن العام الماضي في مقالة افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز "إن قيمة اليوان المنخفضة على نحو مصطنع — فهي أقل مما ينبغي أن تكون عليه بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٢٠٪ — ترقى إلى منح دعم للصادرات الصينية وفرض تعريف على الواردات من الولايات المتحدة وبلدان أخرى." وقال إن الولايات المتحدة ينبغي أن تتقدم بدعوى ضد الصين أمام منظمة التجارة العالمية "لشروعها في تخفيض تنافسي غير مشروع لسعر صرف عملتها، والقصاص إذا لم تتوقف الصين عن ممارسة هذه السياسة الحمائية." وآراء برغستن القوية تعكس في جانب منها "نظرية الدراجة" الشهيرة التي وضعها — أي اعتقاده بأن تحرير التجارة، كالدراجة، يجب أن يحافظ على بعض زخم التقدم ولا سيبدأ في التراجع نحو الحمائية. وكتب برغستن أن سياسة سعر الصرف التي تنتهجها الصين "تمثل أحد الأشكال السافرة للحمائية، وتهديدا للنظام التجاري متعدد الأطراف: "... وتحرك الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى على صعيد السياسات في مواجهة إجراءات الصين [ينبغي] النظر إليه باعتباره مناهضا للحمائية."

ويذكر راندال هينينغ، أحد الباحثين في معهد بيترسن، أن الافتراض الأساسي وراء دعوة برغستن إلى تعدد المندييات يتمثل في أن "التعاون بين الحكومات الوطنية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو من السلع العامة، يعاني من نقص مزمن. وليست المشكلة الرئيسية هي أن إنشاء عدد كبير من المندييات سيؤدي إلى التداخل بينها، وإنما المشكلة هي الإخفاق في الاستفادة بقدرة كاف منها."

"سلسلة من الخمسينات"

بلغ برغستن عامه السبعين، ويمر الآن بمرحلة من حياته تلوح في آفاقها ذكرى كثير من الأحداث، إنه متحمس للاحتفال بذكرى هذه الأحداث لأنها تساعده على أن يظل متواصلا مع الشخصيات والمؤسسات التي شكلت حياته. فنظم العام الماضي الاجتماع الخمسين لزملاء الدراسة عندما كان طالبا في جامعة سنترال ميثوديست، وينظم هذا العام الاجتماع الخمسين لزملاء صفه في كلية فلتشر للدراسات العليا — والذكرى الخمسين لزوجاه. ويقول "هي إذا سلسلة من الخمسينات بالنسبة لي."

ولا يزال برغستن نشطا في الدوائر المعنية بالسياسات وفي ملعب كرة السلة. فيرأس بانتظام كثيرا من الفعاليات التي تكون المشاركة فيها "بموجب الدعوة فقط" وتُعقد في قاعة الاجتماعات الكبرى، التي أصبحت تحمل اسمه، في معهد بيترسن. وقال موسى ذات يوم مازحا إنه برغم أن "بالنظر إلى الأصول التي ينحدر منها فريد، قد يظن البعض أن [قاعة المؤتمرات] تشبه كنيسة حديثة، لكنني أعتقد أنها تشبه ملعب كرة السلة. وفريد مولع نوعا ما بلعبة كرة السلة." وبالفعل، لا يزال برغستن يمارس لعبة كرة السلة كعضو اتحاد ويسجل في المتوسط ٢٨ نقطة في المباراة الواحدة، وأدائه يؤثر حفيظة تيموثي غايشنر، وزير الخزانة الأمريكية، وهو أيضا لاعب شغوف بكرة السلة. ويقر برغستن بأن مجموع النقاط عال لأن "الهدف من اللعب مع هذا الفريق هو المتعة. ولكن عليك مع هذا أن تركز أهدافا." ■

براكاش لونغاناي، مستشار في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

كتب مارتن فلدشتاين الأستاذ في جامعة هارفارد عام ١٩٩٧ في مقال بارز في مجلة "فورين أفيرز" يقول "إن محاولة إدارة اتحاد نقدي والتطورات اللاحقة لإدارة اتحاد سياسي ... سيؤدي على الأرجح إلى تزايد الصراعات داخل أوروبا وبين أوروبا والولايات المتحدة."

وقاوم هذا الاتجاه اثنان من خبراء الاقتصاد الأمريكيين. أحدهما هو روبرت ماندل، الحائز على جائزة نوبل، ومن المفارقات أنه واضع نظرية مناطق العملة المثلى. فذهب ماندل إلى أن الاتحاد النقدي سيقود إلى الاتحاد الاقتصادي؛ أي أن الشروط الضرورية لنجاح منطقة العملة المثلى ستتحقق نتيجة لاعتماد اليورو. وكان المناصر الآخر لليورو هو برغستن الذي يقول برغم ذلك أن موقفه نابع من "منظور اقتصادي سياسي" وليس من منظور منطقة العملة المثلى. وأثناء فترة عمله في الحكومة الأمريكية كان برغستن يتواصل بفعالية مع صناعات السياسات الأوروبية وأصبح على قناعة بأنهم سيقومون دائما في نهاية المطاف ببذل الجهد المطلوب من أجل "دفع عملية الاندماج قُدما."

"يصعب حدوث أي إنجاز كبير في القضايا الاقتصادية ما لم تتفق الولايات المتحدة والصين."

ووقوع الأزمة الأخيرة في أوروبا لم يجعل برغستن يغير رأيه، فيقول إن صناعات السياسات الأوروبية "بذلوا جهودا كافية في كل مرحلة من مراحل هذه الأزمة لتجنب الانهيار." ويضيف "إن ألمانيا ستبذل كل ما يتعين من جهد لإنقاذ اليورو لما لها من مصالح جغرافية — استراتيجية في ظل الاندماج الأوروبي ولأن اليورو أسهم في اتساع التجارة الألمانية. ويتوقع أن تتحرك أوروبا رويدا صوب "الاتحاد الاقتصادي الكامل. وبعد مرور خمس سنوات من الآن...ستحقق هدفها."

مجموعة العشرين ومجموعة الاثنین

يرى برغستن أيضا أن هناك بعض التقدم الذي أحرز في نطاق أوسع من منطقة اليورو على صعيد العلاقات الاقتصادية بين الأمم. ويقول إن منبرا مثل المجموعة التي تتألف من عشرين من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الأكثر تقدما (مجموعة العشرين) "لا يمكن الاستغناء عنه لأسباب إضفاء الشرعية،" نظرا لأن الأسواق الصاعدة تمثل اليوم نصف اقتصاد العالم، "وهي الجزء الأكثر ديناميكية. فلا يسعنا أن تكون لدينا مجموعة السبعة أو مجموعة الثمانية [التي لا تمثل سوى أكبر الاقتصادات المتقدمة] لتحاول أن تدير العالم." فقد أدى "الركود الكبير" في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى تعجيل وتيرة عملية إضفاء الشرعية على دور مجموعة العشرين. ويضيف برغستن "لم يعد هناك مجال للارتباك والتردد بعد الآن. كان يتعين جمع الأشخاص المناسبين حول الطاولة لمواجهة الأزمة."

والأمر المثير للجدل هو أن برغستن من الدعاة إلى "مجموعة الاثنین،" وهي مجموعة تتألف ضمنا من الولايات المتحدة والصين. ويذكر أن اقتراحه مبني على "حجة بسيطة هي أنه يصعب حدوث أي إنجاز كبير في القضايا الاقتصادية ما لم تتفق الولايات المتحدة والصين." ويستشهد بعدم إحراز تقدم يذكر في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وفي كوبنهاجن في مجال تغير المناخ، حيث وصلت الولايات المتحدة والصين إلى طريق مسدود مما يقف حجر عثرة أمام تقدم المجموعة الأشمل من البلدان. ويشير أيضا إلى الطريق المسدود أمام قضايا سعر الصرف ويقول "إن الولايات المتحدة تندد مرارا وتكرارا بمسألة التلاعب بالعملة؛ والصين عازفة عن التجاوب" (راجع الإطار ٢).